الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

9 **جماد أول** 1438 –6 **فبراير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	20

حق الحضانة للأم رغم زواجها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=293051&CategoryID=3

الرياض: خالد الصالح 06-02-2017 12:25 AM

كشفت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين لـ «الوطن» أنها وقفت على عدد من قضايا الأحوال الشخصية المتمثلة في مطالبة أمهات بحضانة أطفالهن، وكانت نهايتها أن حكم عدد من القضاة بمنح الحضانة للأمهات رغم أنهن متزوجات، لافتة إلى انخفاض قضايا الأحوال الشخصية الواردة للجمعية خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي قبله.

القضايا الواردة للجمعية

النفقة 31

الحرمان من رؤية الأولاد 28

الحضانة 22

الطلاق 18

التعليق والهجر 14

الحرمان من الميراث 13

بينما سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان انخفاضا ملحوظا في عدد قضايا الأحوال الشخصية للعام الماضي 1437 بواقع 135 قضية، مقارنة بعام 1436 الذي سجلت فيه 151 قضية، أكدت عضو الجمعية الدكتور سهيلة زين العابدين في تصريح إلى "الوطن" أنها وقفت على عدد من قضايا الأحوال الشخصية المتمثلة في مطالبة أمهات بحضانة أطفالهن، وكانت نهايتها أن حكم عدد من القضاة بمنح الحضانة للأمهات رغم أنهن متزوجات.

قضايا النفقة في المرتبة الأولى

بحسب الإحصاءات التي حصلت عليها "الوطن" فقد جاءت قضايا النفقة العام الماضي في المرتبة الأولى، إذ سجلت الجمعية 31 قضية، تلتها قضايا الحرمان من رؤية الأولاد بواقع 28 قضية، ثم قضايا الحضانة بواقع 22 قضية، ثم قضايا الطلاق بواقع 18 قضية، ثم 14 قضية تعليق وهجر، ثم حرمان من الميراث بواقع 13 قضية، ثم نزع الولاية بواقع 5 قضايا، وأخيرا عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق بواقع 4 قضايا.

الحل الودي

أكدت العضو المؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن الجمعية تتواصل دوما مع الجهات المعنية ومع أفراد الأسرة لحل الشكاوى والقضايا التي ترد إلى الجمعية، خصوصا إذا كانت المشكلات تتعلق بالحضانة والنفقة والحرمان من الزواج، مؤكدة أن عددا جيدا من القضايا تم حلها وديا، وهذا الأمر هو المنشود وأيضا من أهم أهداف الجمعية.

منح الحضانة للأمهات رغم زواجهن

لفتت زين العابدين إلى أن نظام القضاء في المملكة قائم على أساس مصلحة المحضون، حيث اطلعت الجمعية على عدد من الصكوك التي جاءت فيها أحكام بمنح الحضانة للأمهات رغم زواجهن، كونهم وجدوا أن مصلحة المحضون تقتضي وجوده لدى والدته، مضيفة: "أكبرت هذه الأحكام، وهذا المنطق العادل لدى عدد من القضاة كونهم راعوا حق الأم وأولويتها في الحضانة". ومع ذلك بينت العابدين أن الأحكام تختلف من قاض لآخر، فلكل منهم طريقة تفكير مغايرة، فليس هناك قاعدة أو نظام للأحوال الشخصية لتقنين الأمور.

ضبابية الأرقام

وعن الانخفاض في عدد قضايا الأحوال الشخصية التي سجلتها الجمعية العام الماضي، أرجعت زين العابدين ذلك إلى الوعي أو بسبب ضبابية في الأرقام، لكون المرأة قد تكون لجأت إلى القضاء لأخذ حقها بشكل مباشر دون الرجوع إلى

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية، مشيرة إلى أن عدم وجود مرصد وطني ساعد على عدم وضوح ودقة الإحصاءات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية في المملكة، مؤكدة أن هناك عددا من الجهات الحقوقية والرسمية المعنية بإعداد التقارير والإحصاءات السنوية عن قضايا الأحوال الشخصية، مثل وزارة العدل وبرنامج الأمان الأسري وهيئة حقوق الإنسان، ووحدة الحماية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، لذلك لا يوجد مرصد يتحقق من الأرقام التي تخرج عن كل تلك الجهات لتقدم لنا مؤشرا دقيقا وواضحا عن نسب الانخفاض أو الارتفاع في قضايا الأحوال الشخصية بصفة عامة على مستوى المملكة.

قضايا مشابهة

أكدت مسؤول قسم التركات والأحوال الشخصية بمكتب المحامي ماجد قاروب المحامية والمستشارة القانونية لميس الحارثي لـ "الوطن" صدور العديد من الأحكام القضائية القطعية في الفترة الماضية في دعاوى الحضانة لصالح أمهات المحضونين بخلاف ما كان معهوداً سابقاً بإسقاطها عن الأم بمجرد زواجها، مبينة أن تلك الأحكام جاءت مؤكدة على أن نظرة القضاء السعودي في دعاوى الحضانة نظرة صيانة ورعاية وحفظ للمحضون باختيار الأصلح للحضانة. وأضافت الحارثي: "أيدت محكمة الاستئناف العديد من الأحكام التي قضت بجعل حق حضانة الأبناء للأم المتزوجة من رجل آخر، فالحضانة عادة ما تكون للأم حتى بعد زواجها بشرط موافقة زوجها الذي تزوجت به على حضانة أبنائها وبشرط ثبوت عدم صلاح الأب في حضانة أبنائه، وما لم يحصل اعتراض على زواج الأم."

وبينت الحارثي أن هذا الأمر أسهم في خفض عدد الدعاوى المنظورة أمام القضاء والمتعلقة بمنازعات حضانة الأبناء.

القضايا حسب النوع

28الحرمان من رؤية الأولاد

31النفقة

18الطلاق

22الحضانة

13الحرمان من الميراث

14التعليق والهجر

4عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق

5نزع الولاية

قضايا الأحوال الشخصية

1436

151

1437

135

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«الإسكان»: 4 متطلبات للانضمام إلى برنامج «إيجار»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20004085

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة الإسكان فتح باب التسجيل لمنشآت الوساطة العقارية، وتحديد المتطلبات الواجب توافرها لتتمكن المنشاة من إتمام التسجيل بالشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار، واعتمدت الوزارة ممثلة ببرنامج «إيجار» أربعة متطلبات لانضمام منشآت الوساطة العقارية إلى برنامج «إيجار»، يأتي في مقدمها أن يكون الوسيط العقاري سعودي الجنسية، وأن تحمل منشأة الوساطة العقارية سجلاً تجارياً ساري الصلاحية ومتضمناً نشاطي «إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة السكنية» و «إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة غير السكنية». كما تضمنت المتطلبات أن يكون عنوان مقر المنشأة مسجلاً في خدمة العنوان الوطني المقدمة من البريد السعودي، وإتمام الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل الوسطاء العقاريين قبل البدء بعملية إبرام العقود التأجيرية.

وأوضح المشرف العام على تنظيم قطاع الإيجار المهندس محمد البطي أن مرحلة تسجيل وتأهيل واعتماد منشآت الوساطة العقارية في الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار تأتي كمرحلة أولى لتهيئة منشآت الوساطة العقارية لإبرام عقود الإيجار السكني إلكترونياً خلال الربع الأول من 2017، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٥ وتاريخ 22-9-1437هـ، والقاضي بإلزام الوسطاء العقاريين «المرخص لهم» بتسجيل جميع عقود إيجار الوحدات السكنية والتجارية إلكترونياً من خلال الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار.

وقال في بيان صحافي: «إن التسجيل الإلكتروني يتيح لمنشآت الوساطة العقارية في برنامج إيجار جملة من المزايا التي سيتمكن الوسطاء من الحصول عليها، يأتي في مقدمها تنظيم مهنة الوساطة العقارية،إذ إن برنامج إيجار لا يقبل أي عقد إلا من خلال الوسطاء المسجلين، وتوفر المنصة الإلكترونية للوسيط العقاري أدوات متطورة للتحقق من صحة بيانات المستأجر والمؤجر، وكذلك سند ملكية المؤجر للوحدة العقارية، ما يؤدي إلى تقليل النزاعات المحتملة، كما تقوم الشبكة بتوفير خدمات عدة، منها السداد الإلكتروني للقيمة الإيجارية، والإشعارات الدورية عن العمليات المالية، والتنبيهات المهمة، كما سيوفر برنامج إيجار قاعدة بيانات خاصة لكل وسيط عقاري يمكنه من خلالها حفظ واسترجاع جميع العقود التي تمت من خلاله إلكترونياً من دون تكبد أي عناء لحفظ وتخزين المستندات الورقية، إلى جانب عدد من المزايا الأخرى.»

وأفاد البطي بأن هذه المرحلة تأتي خطوة أولى لتنفيذ برنامج «إيجار» وتطبيقه بشكل كامل سعياً للوصول لمرحلة توثيق العقود، وحفظ حقوق أطراف العملية التأجيرية، وكذلك الوصول لقطاع إيجاري منظم في المملكة.

من جانب آخر، أعلن المشرف العام على تنظيم قطاع الإيجار المهندس محمد البطي تخصيص الرقم الموحد 920005226 لاستقبال جميع الاستفسارات ذات العلاقة ببرنامج «إيجار»، إضافة إلى تدشين الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج عبر الرابطwww.ejar.sa ، حيث تتوفر من خلاله جميع المعلومات والتفاصيل الخاصة بالبرنامج.

يذكر أن برنامج «إيجار» يسعى ليكون المحرك الرئيس لتطوير وزيادة الثقة بقطاع الإيجار، وتحسين البيئة الاستثمارية فيه لتحقيق توازن أكبر بين العرض والطلب بما يضمن استدامة وتطور وتنظيم القطاع، إضافة إلى توثيق العقود وحفظ حقوق جميع أطراف العملية التأجيرية، وكذلك صياغة عقود إيجارية موحدة تلبي حاجات المستفيدين، واعتمادها لتصبح سندات تنفيذية، معتمدة في ذلك على تأهيل وترخيص منشآت الوساطة العقارية، ووضع السياسات والإجراءات التنظيمية والرقابية لعملها، بما يسهم في تقليل حجم القضايا المنظورة والمتعلقة بالإيجار، وتحسين أداء قطاع الإيجار ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

«التدريب التقني»: تأهيل 11 ألف سعودية للعمل في صيانة الجوال»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20003080

أعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الانتهاء من تأهيل نحو 11 ألف سعودية للعمل في مجال صيانة وبيع الجوال خلال الفترة الماضية، من خلال البرامج التدريبية المجانية التي بدأت المؤسسة في تنفيذها في 19 كلية للبنات منتشرة في مختلف مناطق المملكة.

وأوضح المتحدث باسم المؤسسة فهد العتيبي، أن المؤسسة حرصت منذ انطلاق برنامج توطين الاتصالات على استقبال طلبات التسجيل للراغبات في التدريب على دورات الجوال، وهي: الصيانة الأساسية للجوال، ومهارات المبيعات، وخدمة العملاء، وصيانة الجوال المتقدمة.

وأفاد بأن جميع المتدربات طوال فترة التدريب اكتسبن المهارات الفنية للعمل على نقاط البيع وإرشادات التعامل مع العميل، والمهارات الأساسية لصيانة الجوال كالعمل على أجهزة اللحام بالهواء الساخن مع أعطال الجوال ومهارة الصيانة الأساسية لبرامج تشغيل الجوال.

وأشـار المتحدث باسـم المؤسسة إلى أن الخريجات حصلن على شهادة مهنية ومعتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لتمكينهن من الحصول على فرصة عمل بالقطاع الخاص في مجال الاتصالات أو ممارسة العمل الحر وافتتاح المشاريع الخاصة بهن بالاستفادة من برامج الدعم المقدمة من معهد ريادة الأعمال الوطني.

وأكد أن الدورات التدريبية النسائية شملت أيضاً المستفيدات من الجمعيات الخيرية بالمملكة لتأهيل وتدريب المستفيدات من خدمات تلك الجمعيات بهدف رفع المستوى المهاري لهن، ونشر الوعي الإيجابي لديهن تجاه الوظائف المهنية.

«الصحة»: آلية لتسهيل دفع مستحقات المستشفيات الخاصة عن علاج حالات الطوارئ

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20004093

الدمام - رحمة ذياب

بدأت جهات صحية ممثلة بوزارة الصحة بتقديم مقترحات لتطوير هيئة الهلال الأحمر السعودي، وذلك بالرفع للمقام السامي بطلب دعم مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تزمع الهيئة القيام بها.

وتشمل المشاريع توفير الاتصال السريع بين غرفة عمليات الهيئة والمستشفيات كافة عن طريق الربط الشبكي لضمان تبادل المعلومات وتوجيه الحالات الإسعافية، ووضع آلية لتسهيل حصول مستشفيات القطاع الخاص على مستحقاتها في مقابل علاج الحالات الطارئة.

وحدد المجلس الصحي السعودي مع جهات صحية أخرى آليات تطوير الهيئة بعد ربط عملها تنظيمياً بوزارة الصحة بدلاً من ارتباطها بمجلس الوزراء، إذ شدد على ضرورة تنظيم الإبلاغ عن الحالات الإسعافية ونقلها وتوجيهها والتنسيق مع المستشفيات لاستقبالها من خلال غرفة عمليات موحدة تشرف عليها هيئة الهلال الأحمر وتشترك فيها القطاعات الصحية.
فيما طالب المجلس بضرورة الالتفات إلى جهود إدارة تنسيق الطوارئ في مديرية الشؤون الصحية بالرياض بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر والمستشفيات الحكومية والخاصة في الرياض التي عملت على تقليص رفض استقبال الحالات الطارئة ومتابعة تنفيذ توجيهات المقام السامي بالالتزام باستقبال جميع الحالات الطارئة.
وتتضمن المقترحات التي لا تزال قيد الدرس استئجار مستشفى طوارئ لاستقبال ومعالجة الحالات الإسعافية لتخفيف الضغط على بعض المستشفيات الحكومية بمدينة الرياض، إضافة إلى العمل على وضع آلية لتسهيل حصول مستشفيات القطاع الخاص على مستحقاتها في مقابل علاج الحالات الطارئة بالتنسيق بين وزارة الصحة، ومجلس الغرف السعودية، ووزارة المالية، ومجلس الضمان الصحي التعاوني.
كما تشمل المقترحات تخصيص اعتمادات لدعم استئجار الأسرّة في مستشفيات القطاع الخاص لغرض تحويل الحالات الطارئة إليها عندما لا تتوفر الأسرّة اللازمة في المستشفيات الحكومية، وعلى كل جهة صحية أن تحدد حاجاتها بالتنسيق مع وزارة المالية، إضافة إلى تشكيل اللجنة الوطنية لتطوير الخدمات الطبية الطارئة وتمثل فيها الجهات الصحية ذات العلاقة بالمسؤولين القياديين ذوي الاختصاص بالاشتراك مع وزارة الداخلية، والجمعية السعودية لطب الطوارئ، ويصدر بتشكيلها وتحديد مهماتها قرار من وزير الصحة.
يذكر أنه رغبة من هيئة الهلال الأحمر السعودي في التطوير وإعطاء فرصة في المشاركة في اتخاذ القرار مع منسوبي الهيئة من العاملين في الميدان وليصبح منسوبوها ليسوا في معزل عن اتخاذ القرارات، تم وضع مسودة نظام المناوبات وساعات العمل للعاملين في المراكز الإسعافية في البوابة الإلكترونية.

الحياة
AL HAYAT

شراكة لتنمية الأسرة وتأهيل الاختصاصيين الاجتماعيين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20004087

جدة - «الحياة»
أبرم فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة وجمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة مذكرة تعاون تتمحور حول ثلاثة مشاريع تضم 15 فعالية وبرنامجاً، وتأتي هذه المذكرة انطلاقاً من الحرص على المساهمة في تحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية 2030.
ووفقاً للمدير العام لجمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة محمد آل رضي، فإن هذه الشراكة تهدف لإنجاز الأهداف المشتركة في ما بين الطرفين وتقوية وتوثيق التعاون لتفعيل ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن الشراكة تتضمن إنجاز برنامج شراكة وتعاون من أجل تنسيق جهودهما في مجال التدريب والتوعية.
وبيّن أن الجمعية ستقدم من خلال الشراكة ثلاثة مشاريع تضم 15 فعالية وبرنامجاً، الأول يتمحور حول تأهيل منسوبي فرع الوزارة من خلال تسع دورات تنمية هادفة للأسرة حول مهارات الحوار الأسري وإدارة موازنة الأسرة والتخطيط الأسري والتوازن بين العمل والأسرة وأثر الأنماط الشخصية في العلاقات الأسرية وطرق التعامل معها وأدوات وخصائص التربية للأطفال، إلى جانب دورات متخصصة في الأمراض الأسرية وأثرها في صحة المجتمع والهدي النبوي في التعامل مع الأسرة ومهارات استقرار الأسرة، فضلاً على سلسلة من الدورات ضمن مشروع تأهيل الاختصاصيين، وتشمل إعداد وتأهيل المرشدين الأسريين والتعامل مع المراهقين والتعامل مع المشكلات الأسرية.
ونوه بأن الشراكة تشمل تأهيل نزيلات دار الحماية ودار الضيافة، إلى جانب مستفيدات الضمان الاجتماعي من خلال مشروع التأهيل الاجتماعي الذي يشمل برنامج الاندماج الاجتماعي وبرنامج المستشار الزائر وبرنامج رائدات لتمكين المطلقات والأرامل.

أكاديمي: لا تكترثي كثيراً وراهني على الزمن فهو جدير بتغيير النظرة السلبية

عادات وتقاليد تعرض طالبات الإعلام للقذف والشتم!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1568846

أعدت الملف - سارة القحطاني

حملهن الطموح والحلم للتحليق في سماء الاعلام، فأحبطهن المجتمع واقصى أحلامهن واحبط هممهن قبل أن يصلن، الا أن كفاحهن يكبر رغم كل التحديات ..انهن طالبات الاعلام اللاتي وضعهن المجتمع بين قطبي (العيب والمستقبل(

"الرياض" تفتح ملف معاناة طالبات اقسام الاعلام حيث التقت بمجموعة منهن وتحدثن عن مواقف المجتمع معهن ومدى معاناتهن من نظرة البيئة القاسية.

قذف وشتم

في البداية قالت ولاء ناصر عسيري من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية -علاقات عامة- إن نظرة المجتمع لهذا القسم ولخريجاته قاصره وذلك لان عاداتنا تنص على ان المرأة مكانها البيت او ان تكون معلمة، بنظرهم ان الاعلام للرجال او النساء "غير السعوديات" نظرا لأنهن كاشفات الوجه كما أن مجتمعنا متعصب لكل سعودية فَلَو مثلا ظهرت اعلامية من القبيلة الفلانية كاشفة الوجه لتعرضت هي وقبيلتها للهجوم.

وتابعت: كان يزعجني الكلام عن قسمي لكن اعتدت صراحة وأصبح الموضوع لا يؤثر فيني ولكن في الحقيقة "مجتمعنا ما يرضيه شيء" في كل قسم ستتعرضين للانتقاد ولنا في الطبيبات مثال، وقد تعرضت من خلال "السوشال ميديا "وخصوصا في السناب شات للقذف من بعض المتابعين عند علمهم بأنني إعلامية، بالرغم أنى محافظة وكل مواضيعي عامة لا تمسهم، الا ان التخصص يزعجهم "كيف اهلك يرضون لك تدرسي اعلام" اما في ارض الواقع فلم اتعرض لأي موقف الحمد لله.

خجل من اسم الفتاة

وقالت ريما الحربي من جامعة طيبة تخصص صحافة:

مجتمعنا قد يكون متحفظا والبعض منهم لا يتقبل عمل المرأة في المجال الإعلامي، لكن كدراسة ممكن يكون فيه تقبل نوعا ما.

وأضافت "ولكن في رأيي ان نظرة المجتمع كانت بسبب ان المجال مختلط كما يبدو، وايضا ان الاعلام مهنة المتاعب والمرأة تقضي معظم وقتها بالعمل تاركة منزلها، مؤكدة بان اسم الفتاة يمكن ان يعرقل عملها في الاعلام بسبب العادات والتقاليد التي تخجل من ذكر اسم الفتاة وقبيلتها وتفخر بأسماء الرجال. وانصح الدارسات في هذا التخصص: ان كانت دراستك عن رغبة فلا تهتمي في كلام الناس لأن الناس اي شيء جديد لا تتقبله، ومن لديها الطموح والصبر والمثابرة ستتمكن من بلوغ مرداها.

الاختلاط سبب نظرة المجتمع

وقالت منال العماري -خريجة جامعة ام القرى قسم العلاقات العامة ومبتعثة حاليا الى بريطانيا لإكمال الماجستير- ان اقبال الطالبات سابقا كان قليل جدا والبعض كان دخوله لمجرد حصولهم عل قبول بالجامعة والبعض كان لمجرد تخصص جديد وللتغير من التخصصات المتكدسة والقليل كان لمجرد ان تكون صحفية اوإعلامية، مضيفة ان اهم العقبات هو فهم من هم حول الطالبة بأن قسم الإعلام يعنى اختلاط وانه لا يوجد له مستقبل وظيفي بعد التخرج،

مؤكدة بأن نظرة المجتمع حاليا تحسنت نوعا ما عن السابق واسباب هذه النظرة هي عدم الوعي وجهل ما تقوم به الإعلامية من مهام في المجتمع،
مشيرة الى أن اسم الفتاة والقبيلة لن يعرقل عملها بل على العكس يزيد من نجاحها وثقتها بنفسها ويدل على ان من حولها لديهم الوعي الكامل اتجاه عملها باسمها وقبيلتها بالإضافة لـ الاستمرار في العمل وعكس الصورة السلبية لدى معظم الناس حول الاعلام.
ويمكننا ان نغير نظرة المجتمع بالوعي بمفهوم عمل المرأة في الاعلام وانه ليس مجرد اختلاط كماهو مفهوم لدى البعض، بل هو توصيل رسالة بان المرأة السعودية لديها القدرة على العمل في مجال تحقق فيه ذاتها

صوت خافت

واكدت امل عسيري خريجة من جامعة جازان -صحافة واعلام- ان طالبة الإعلام ما تزال تعاني من عدم تقبل المجتمع لدورها على الرغم من وجود بعض الإعلاميات المعدودات، وما يزال الصوت الإعلامي للمرأة خافتا، ولهذا فإن على المؤسسات الصحفية أن تدعم خريجات الإعلام بالدورات التدريبية المتخصصة، وتعيينهن كمتعاونات أو متفرغات، الأمر الذي يدعم حضورهن، ويحرك عجلة الوعي لأهم شريحة في المجتمع، شريحة النساء.
وأضافت "كشف وجه الإعلامية أو ظهور اسمها لا يعتبر سببا لنظرة المجتمع حيث ان المسألة نسبية من أسرة إلى أخرى مادامت الإعلامية محافظة على الثوابت الكبرى، الا انه مازال هناك البعض من المجتمع تفكيره محدود ولا يتقبل الإعلامية السعودية، وينظر لها باستغراب.

توجهات إعلامية

وذكرت نوف محمد -جامعة الامام محمد بن سعود -صحافة ونشر الكتروني- انه بفضل من الله هناك إقبال كبير في قسم الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أربعة تخصصات وهي الصحافة والنشر الإلكتروني والعلاقات العامة والإعلان والاتصال التسويقي والجرافيكس والوسائط المتعددة، ولعل قسم العلاقات العامة تفوق في ارتفاع عدد الطالبات.
وقالت: نظرة المجتمع للإعلاميات تختلف حسب توجه واهتمامات الإعلامية وبشكل عام هناك قبول لهن كونهن ينقلن الأحداث وينشرنها كالصحافيات وأعتقد أن النظرة الآن لم تعد كالسابق بسبب التطورات والتغيرات الحاصلة.
وإن تحدثت عن رضا الأهل والبيئة المحيطة بي فالحمد لله هناك تشجيع ودعم من والداي خصوصاً ولولا فضل الله ثم هم لما تخصصت في هذا المجال الذي أحببته وعملت به قبل دخولي للجامعة.

امنحوهن الثقة

من جهتها أكدت ريم العسيري- مساعدة رئيس تحرير صحيفة آفاق الصادرة عن جامعة الملك خالد- أن نسبة الإقبال الكبيرة من قبل الفتيات السعوديات على دراسة الإعلام في مختلف الجامعات بمناطق المملكة، تؤكد على أن غالبية المجتمع متقبلين لعمل الفتاة في الإعلام، مؤمنين بمهاراتها وقدراتها، ومدركين لأهمية تواجدها في هذا المجال، كما أن الفتاة نفسها شغوفة بدراسة هذا التخصص والعمل فيه، وكليات وأقسام الإعلام حريصة على تخريج إعلاميات مؤهلات في مختلف المسارات يثرين المجال بخبراتهن ويكثفن عمل المرأة فيه.
وأردفت بالرغم من كل ذلك لم يزل هناك قلة ترفض عمل الفتاة في الإعلام وغيره من المجالات كالطب والتمريض ومبررهم بالمقام الأول مزاعم الاختلاط أو بسبب بعض المفاهيم الخاطئة في عقول بعض الناس أو رضوخاً لبعض العادات والتقاليد، متجاهلين شغف الفتاة وحلمها وقدراتها ورغبتها، وهذا من الظلم بحقها، فالإعلام علم قبل كل شيء ليس حكراً على الذكور دون الإناث، و هذا التخصص يتيح للفتاة اكتساب الكثير من المهارات المفيدة في حياتها العملية كمهارات الاتصال وتصميم الأفلام و كتابة المواد الصحافية والتصوير الصحفي وغير ذلك من المهارات، كما أنها تتعلم أيضاً أخلاقيات العمل الإعلامي كالصدق و النزاهة و الموضوعية و تحري الدقة في ما تطرحه وكل ذلك من قيم ديننا الإسلامي.
وختمت قائلة: امنحوا الفتاة الثقة وساعدوها على تحقيق طموحاتها وأزرعوا القيم في داخلها وحتماً ستعمل بكل مهنية ورقي واحترام، ولن تتجاوز الضوابط الشرعية ولا الأخلاقية وستكون مصدر فخر واعتزاز للمجتمع وللوطن.

الحماس وجودة المنتج

وقالت فوزية الحربي-عضو هيئة تدرس "متعاونة " بقسم الاعلام بجامعة الامام محمد بن سعود وطالبة دكتوراه "اعلام"- هناك اقبال وحماس للالتحاق بالتخصصات الجديدة عادة، وهذا ما لوحظ في قسم الاعلام حيث نجد عددا كبيرا من الملتحقات في القسم، الا ان هنالك مخاوفا تواجه الطالبات واسرهم، وليس معوقات ولعل اهم هذه المخاوف مستقبلهم بعد التخرج وتدور لديهم اسئلة هل هذا القسم لديه مستقبل وظيفي؟ وهل سيكون عملي مختلط؟

ولذا تبذل الاستاذات جهود في شرح مستقبل العمل الاعلامي للفتيات ومميزاته وحاجة البلد فعلا لإعلاميات سعوديات متخصصات ، ومجالات العمل الاعلامي للمرأة ليست مشروطه ابدا بالاختلاط والمؤسسات الإعلامية بالمملكة حريصة جدا على خصوصية عمل المرأة بهذا المجال.

وقالت: ارى ان المجتمع تخطى الكثير من النظرات الدونية لبعض المهن التي لا نجد اي سعودية تعمل عليها سابقا مثل الكوفيرات والخياطات و اصبحت مهن مرموقة تتسابق الفتيات بتشجيع الاهل على اتقانها واصبحنا نسميها اسماء مطورة "فاشنستا ومصممات سعوديات"، فالمجتمع تغير كثيرا واصبح يقدر قيمة العمل الذي يخدمهم واصبحت النظرة للإعلاميات نظرة احترام وتقدير خاصة أن القائمات على العمل الاعلامي الان متخصصات وممارسات ويطرحون قضايا تهم المجتمع وتلامس همومه، مؤكدة بان الاعلام عمل محترم وشريف ويخدم الوطن مثل اي عمل أخر واعلان اسم الاعلامية واسم عائلتها يجعل للعمل مصداقيه أكثر، وإذا وجدت في بعض المجتمعات وبعض الاسر نظرة قاصرة للإعلاميات فان اهم مايغير نظرة المجتمع لأي مهنة هي جودة المنتج وتبني الحماس في خدمة الوطن في مجال يعتبر شحيحا بالعنصر النسائي بالمملكة.

مجال كان حكرا على الرجال

من جانبه قال استاذ الصحافة بكلية الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز د .صالح البكيري: إقبال الطالبات على تخصص الإعلام في الجامعة أصبح ظاهرة ..والارقام تشير إلى أن هذا التخصص الجديد نسبيا أصبح ينافس التخصصات التي شكلت خيارات وحيدة للطابات في الماضي كاللغة العربية والدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية، مشيرا الى ان بعض الامور التي تواجه الطالبات لم تصل إلى مستوى (عقبات) .. ولكن بطبيعة الحال دخول الفتاة السعودية في بعض المجالات التي كانت حكرا على الرجال في الماضي يحتاج لبعض الوقت كي يتعايش معه المجتمع.. وأنا هنا لا أقصر الحديث عن الاعلام، بل عن تخصصات كثيرة كالمحاماة والصيدلة والهندسة وغيرها، ولا شك أن الأمور في تطور ملحوظ والمجتمع بدأ في تقبل فكرة وجود المرأة في جميع مجالات الحياة ولم يعد هنالك ما كان يعرف بـ(مجال رجالي ومجال نسائي)، ويجب الإشارة هنا إلى أن النجاحات الكبيرة التي حققتها الاعلاميات السعوديات أجبر المجتمع على تغيير صورته النمطية عن العمل في هذا المجال.

وأضاف د. البكيري ارى ان نجاح الإعلامية التي تمارس عملها باسمها الممتد إلى قبيلة او عشيرة قد يكون مصدر فخر واعتزاز لقبيلتها خصوصا إذا أثبتت حضورها على الساحة الإعلامية، ولدينا شواهد كثيرة لإعلاميات سعوديات بلغن مراتب عليا من الشهرة والانتشار وأصبحن مصدر اعتزاز لأسرهن على الرغم من أن أسماءهن ممتدة .. في مجال الصحافة والتلفزيون والإذاعة .

رفض التغيير

وقال د. البكيري: مجتمعنا بطبيعته بطيء جدا في تقبل الأفكار الجديدة، وقبل أن تصطدم الإعلامية بهذه النظرة اصطدمت بها الطبيبة والممرضة وحتى المعلمة! ولكن الزمن كان كفيل بأن يغير كل هذه المفاهيم خصوصا مع نجاح الفتاة السعودية في هذه المجالات، لذا أنصح أي إعلامية مبتدئة تعاني من وجود نظرة دونية لمهنتها ألا تكترث كثيرا وان تراهن على الزمن فهو جدير بتغير هذه النظرة .. كما انصحها أن تبدع في عملها لكي ترد على اي مشكك بطريقة عملية، مشيرا الى ان القناعات الاجتماعية لا يتم تغييرها بين يوم وليلة، وفي الماضي كان مجرد (تعليم الفتاة) يعتبر جريمة دينية وأخلاقية في عند البعض، وبنفس الطريقة التي تم فيها معارضة تعليم الفتاة اعترضوا أيضا على عملها، ومن ثم اعترضوا على ابتعاثها ومن ثم عارضوا دخولها لبعض التخصصات، ولكن هذه القناعات تغيرت تماما برهان الزمن ولم يعد هنالك من يعارض تعليم أو توظيف أو ابتعاث الفتاة الا قلة قليلة يمكن تسميتهم بـ(المتنطعين!(

واكد بان هنالك طالبات كثيرات قمن بالتحويل من تخصصات أخرى إلى الإعلام وأولياء أمور سعوا الى الواسطة لتغيير تخصص بناتهم إلى الإعلام، مردفا عندما نتحدث عن المجتمع السعودي فلا يمكن إصدار أحكام عامة، فهو مجتمع متعدد القناعات والرؤى فهنالك مناطق أكثر مرونة من مناطق وأسر أكثر مرونة من أسر أخرى ولكني أعتقد أن المجتمع ككل أصبح أكثر مرونة في التعامل مع حضور المرأة عموما على مستوى التعليم والعمل.

العادات والتقاليد

من جهته اكد الاستشاري النفسي والتربوي والاسري د. خالد الغامدي: ان العادات والتقاليد قد تكون احد الأسباب المهمة والعائق الأكبر أمام اقتحام السيدات لمجال العمل الصحافي بالإضافة الى الخوف من الاختلاط في العمل الميداني ومن وجود بعض المضايقات وحرص الاباء وبسبب عدم الثقة التي سلبت منهم من الصغر بسبب عدم تحميلهم المسؤولية في أمور كثيرة وثقافه الشارع بدور الصحافة الميدانية بانها مهنه رجولية كما أنه واحيانا يتطلب ان تكون الاعلامية خارج

إطار الاسرة وقت طويل وهذا قد يسبب اخلال بالواجبات، كما ان بعض الإعلاميات تتعامل بكبرياء او تعالي اوهنا نجد احجام عنهم.
وقال: تختلف نظرة المجتمع للإعلامية من المدينة للقرية باختلاف الثقافات وتواجد الجنسيات في المدينة سبب في وجود عادات دخيلة على المجتمع، لذلك نجد ان وجود صحفيات في الميدان من جنسيات او ديانات اخرى وبتكرار يجعل المجتمع يتقبل وجود سيدات سعوديات في المدينة عن القرية.
مضيفا وعادات القبيلة أثرها قل بسبب رحيل الجيل القديم ووجود جيل أكثر ثقافة ووعي للمتطلبات في الحياة، وبعض السلوكيات التي تصدر من الاعلاميين بقصد او بغير قصد قد تفسر بشكل خاطئ ومن ذلك الخروج عن الإطار المهني.
حلول
وذكر ان اهم حلول تغيير نظر المجتمع للإعلامية هي ضرورة التميز في العمل هذا أحد أسباب النجاح وتقديم الامتيازات لطالبات الاعلام مما يجعلهم مصدر فخر للآخرين، وتأهيل الاعلاميات بحيث يظهرن بالشكل المتوافق مع القيم والعادات والتقاليد الذي يبرز عملها من خلاله والاشادة بالعمل المتميز لكل اعلامي وتكريمه من قبل المسؤولين في الدولة، وان يضاف الى المناهج الدراسية منهج التربية الاعلامية لتثقيف الطلاب بمجال الاعلام وان يكون هناك مجلة ربع سنوية لاهم المواضيع او التحقيقات بهدف إبراز الاعلاميات السعوديات.

«الشورى" يتلقى 800 عريضة تظلم من مواطنين اشتملت على التوظيف والمادة 77 من نظام العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507647

كشف المتحدث الرسمي بمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا لـ«المدينة»، أن 800 عريضة وصلت لمجلس الشورى مقدمة من قبل المواطنين عن طريق قناة رسمية على موقع المجلس، مشيرًا إلى أن المجلس سيعقد غدا (الثلاثاء) اللقاء الأول لرئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع عدد من مقدمي العرائض للمجلس من المواطنين حول توطين الوظائف، الفرص والمعوقات بحضور عدد من رؤساء اللجان المتخصصة المعنية، وذلك في مقر المجلس بالرياض.
ويتناول اللقاء عدة موضوعات من خلال محورين أولهما الاستماع إلى الصعوبات التي تواجه بعض الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم، أما المحور الثاني للقاء فسيتم فيه الاستماع إلى بعض المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.
ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود المجلس في التواصل مع المواطنين مقدمي العرائض والاستفادة من ما تتضمنه تلك العرائض من مقترحات ومعالجات بنَّاءة بما يعين المجلس على اتخاذ القرارات السديدة في الموضوعات ذات العلاقة، التي يدرسها أو تبنى بعض المقترحات الهادفة، التي تصب في خدمة الوطن والمواطن.
وقال المهنا: إن عدد الذين سيتم المناقشة معهم من المواطنين 20 مواطنا من المهتمين وأيضا المتضررين مِن المادة 77 في نظام العمل.

رئيس الشورى يطلع على مقترحات المواطنين للسعودة غداً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507536

واس-الرياض
عقد مجلس الشورى غدا الثلاثاء اللقاء الأول لرئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع عدد من مقدمي العرائض من المواطنين حول توطين الوظائف «الفرص والمعوقات» بحضور عدد من رؤساء اللجان المتخصصة المعنية، وذلك في مقر المجلس بالرياض.
ويتناول اللقاء عدة موضوعات من خلال محورين أولهما الاستماع إلى الصعوبات التي تواجه بعض الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم، أما الثاني فسيتم فيه الاستماع إلى بعض المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.
ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود المجلس في التواصل مع المواطنين مقدمي العرائض والاستفادة من ما تتضمنه من مقترحات ومعالجات بناءة بما يعين المجلس على اتخاذ القرارات السديدة في الموضوعات ذات العلاقة التي يدرسها أو تبني بعض المقترحات الهادفة التي تصب في خدمة الوطن والمواطن.

لجنة حقوق الإنسان: تشريعات حكومية تستكمل النقص وتعدل ما هو قائم

«الشورى" يتجه لرفض نظام يمنع "التكسب" من "الوظيفة العامة»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525612

فارس القحطاني (الرياض(
ينتظر أن يحسم التصويت تحت قبة مجلس الشورى، استمرارية دراسة مشروع نظام منع الكسب غير المشروع من عدمه، الذي تقدم به عضوا المجلس عطا السبيتي والدكتورة فدوى أبو مريفة، ودرسته لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس، ويرتكز على مسألتين أساسيتين هما إقرارات الذمة المالية لبعض موظفي الدولة والعقوبات الجنائية لمن يثبت عليه التكسب غير المشروع من الوظيفة العامة.
ويأتي التصويت بعد اتفاق اللجنة مع مقدمي المقترح في وجوب سد النقص التشريعي في هاتين المسألتين، وطلبها في البداية من المجلس الموافقة على ملاءمة دراسة المقترح، لتباشر

وأخضعت اللجنة المشروع المقترح للبحث العلمي الدقيق من قبل أعضائها والجهات ذات العلاقة، ورأت عدم مناسبة الاستمرار في دراسته لأسباب عدة أهمها عدم إهدار الجهد بين كل من الحكومة ومجلس الشورى، خصوصاً أن ما يدرس في مجلس الوزراء من أنظمة يشترك مجلس الشورى في دراسته وجوباً استناداً إلى نظامه، إضافة إلى أن ضوابط إقرارات الذمة المالية هي من اختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من حيث الإعداد، ومن اختصاص خادم الحرمين الشريفين من حيث الاعتماد، استناداً إلى نص الفقرة التاسعة المادة الثالثة من تنظيم الهيئة.

وخلصت دراسة اللجنة إلى أن المسألتين محل اهتمام الحكومة، وصدرت بهما أوامر سامية وقرارات مجلس الوزراء وتوجيهات عليا للعمل على إنجازهما من خلال إعداد تشريعات تستكمل النقص أو تعدل ما هو قائم بهدف تحسين الوضع ومحاصرة الفساد بكل أشكاله.

وفي ما يتعلق بإقرارات الذمة المالية فقد صدر تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم 165 وتاريخ 1432/5/28، ونص في مادته الثالثة الفقرة التاسعة على «إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها» وقامت الهيئة -حسب إفادة ممثليها- بإعداد هذه الضوابط ورفعها إلى الملك وهي تحت النظر، واطلعت اللجنة على هذه الضوابط، إذ وجدت أنها تفي كل المتطلبات النظامية والتنظيمية والرقابية التي استهدفها مقدما المقترح.

أما ما يتعلق بالعقوبات الجنائية ضد من يثبت تكسبه بطريقة غير مشروعة من الوظيفة العامة، لا ترى اللجنة نقصاً تشريعياً في هذا المجال في الوقت الحاضر، إذ هناك العديد من التشريعات السارية المتضمنة عدداً من العقوبات، ومع ذلك ترى اللجنة أن هناك حاجة للتطوير من خلال تشديد العقوبات وتحديثها بما يتلاءم مع الواقع وتطورات العصر، وهذا ما لاحظته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ رفعت للمقام السامي بمشروع نظام متكامل بعنوان «مشروع النظام الجزائي للإثراء غير المشروع» وهو نظام يتكون من ست وعشرين مادة يفي بكل المتطلبات النظامية والعقابية التي استهدفها مقدما المقترح.

ومن وجهة نظر اللجنة تجده نظاماً متكاملاً معداً ومراجعاً بطريقة علمية تفي بالمتطلبات التشريعية، والمشروع محال إلى هيئة الخبراء لدراسته مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للإجراءات المعتمدة لإصدار الأنظمة.

وبعد أن اطلعت على كل من مشروع الإدلاء بإقرارات الذمة المالية ومشروع النظام الجزائي للإثراء غير المشروع المعدين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمرفوعين منها إلى المقام السامي والخاضعين لإجراءات الاعتماد، جاءت توصية لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية كما يلي «عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح مشروع نظام (منع الكسب غير المشروع) المقدم استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس من عضوي المجلس عطا السبيتي والدكتورة فدوى أبو مريفة».

12سببا لتسرب الكوادر الطبية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=293107&CategoryID=5

الرياض: فارس النواف 06-02-2017 12:20 AM

أرجعت مصادر مطلعة لـ«الوطن» التسرب غير المسبوق للكوادر الطبية المؤهلة من قطاعات وزارة الصحة إلى 12 سببا رئيسيا، في الوقت الذي لم تجد قيادات الوزارة حلولا جذرية للحد من الظاهرة.

أبرز الأسباب

غياب المحفزات المالية والعلمية

عدم الشعور بالأمان

مزاجية الإدارات المتعاقبة

غياب التقدير لجهود الأطباء

نقص الإمكانيات الفنية

إغراءات القطاع الخاص
سجلت وزارة الصحة والقطاعات الصحية الحكومية الأخرى خلال الفترة الأخيرة تسربا غير مسبوق للكوادر الطبية المؤهلة، التي تعتمد عليها المنشآت الصحية اعتمادا كليا في عدة تخصصات، منها التخصصات النادرة، ما سيؤثر على مستوى تقديم الخدمة الصحية في المنشآت والمرافق التابعة لوزارة الصحة.
ندرة المحفزات
أرجعت مصادر مطلعة في تصريح إلى "الوطن"، أن هناك 12 سببا رئيسيا لتسرب الأطباء والقيادات الصحية من الوزارة لم تجد الحلول، أبرزها عدم المحفزات المالية، والعوائق الإدارية، والنظم الطبية، وعدم حماية الأطباء، وغياب المحفزات العلمية، وعدم وجود استقرار في بيئة العمل.
وأوضحت المصادر أن ندرة المحفزات المالية التي لا تتناسب مع إرهاق وإرهاصات العمل وحجم المسؤولية هي من الأسباب الأساسية للتسرب، وكذلك العوائق الإدارية ومزاجية الإدارات وتعقيد النظم الطبية التي تفتقد الواقعية وتتجه للتعقيد وتحتاج إلى مراجعة وتطوير من قبل ذوي الخبرة والاختصاص.
تغيير غير مدروس
أشارت المصادر إلى أن عدم الاستقرار في بيئة العمل يعود إلى تغيير غير مدروس في الأنظمة أو الإدارات التي أسهمت في إبعاد كثير من الأطباء عن أماكن عملهم وفقدان المنشآت لكفاءتهم، ما يثير الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي، الذي ينعكس على الإنتاجية والتميز، إضافة إلى عدم أهلية كثير من شاغلي الوظائف الإدارية الحساسة والتي ترتبط بالأداء الفني، ما يظهر التناقض والتداخل في عمل الأطباء وطبيعة الخدمة التي تقدم للمستفيد.
وبينت المصادر أن القيادات الصحية لم تشرع في الوقت الحالي باتخاذ أي إجراءات أو حلول للحد من هذه التسربات التي قد تجعل مسار الخدمة الصحية يسير بالاتجاه المعاكس، وتفاقم الأزمة بما يشكل ضغطا على الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين.
نقص الخدمة
وفقا لذات المصادر فإنه سيترتب على ارتفاع تسرب الأطباء طول فترة المواعيد وعدم توفر الخدمة الطبية في التخصصات النادرة وانخفاض في المتابعة السريرية وبالتالي هبوط في مستوى الحد الأدنى من الخدمة، بالإضافة إلى وجود كارثة في غرف العمليات من حيث ارتفاع الأخطاء الطبية من قبل الكوادر غير المؤهلة، واتجاه المرضى للقطاع الخاص، ما سيترتب على ذلك تكبد الكثير من الخسائر المالية.
أطباء وصيادلة
بحسب آخر تقرير صادر عن وزارة الصحة، أكدت الإحصاءات أن مجموع عدد الأطباء بالمملكة "بما فيهم أطباء الأسنان" بلغ 86.756 طبيبا منهم 22534 سعوديا، فيما بلغ عدد أطباء الأسنان 13.502 طبيب، وعدد العاملين بالتمريض 172.483، وبلغت نسبة السعوديين 38.3 %، بينما بلغ عدد الصيادلة 23.624، وكانت نسبة السعوديين 21 %، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد العاملين بالفئات الطبية المساعدة بلغت 101.773 فردا وكانت نسبة السعوديين 74.3 %. وبلغ عدد الأطباء العاملين بالقطاعات الصحية التابعة للجهات الحكومية الأخرى، 16.419 طبيبا بما فيهم أطباء الأسنان، منهم 8.257 طبيبا سعوديا بنسبة 50.3 % وبلغ عدد أطباء الأسنان 1284 طبيبا، منهم 906 أطباء سعوديين بنسبة 70.6 % والصيادلة 2.132 صيدليا، منهم 1.355 صيدليا سعوديا بنسبة 63.6 %، كما بلغ عدد العاملين بالتمريض 35.119 ممرضا وممرضة، منهم 6385 من السعوديين بنسبة 81.2 %، فيما بلغ عدد العاملين بالفئات الطبية المساعدة 27.647 فردا منهم 18981 من السعوديين بنسبة 68.7%.
الأسباب الـ12 لتسرب الأطباء والقيادات الصحية
-1غياب المحفزات المالية
-2العوائق الإدارية
-3النظم الطبية
-4عدم الشعور بالأمان
-5عدم حماية الأطباء
-6عدم الثبات الوظيفي
-إغراءات القطاع الخاص واستغلال شهرة الأطباء
-8غياب الاستقرار في بيئة العمل
-9مزاجية الإدارات المتعاقبة في التعامل مع الأطباء

-10غياب التقدير لجهود الأطباء
-11نقص الإمكانات الفنية لإنجاح العمليات الجراحية
12- عدم وجود المحفزات العلمية

سياسة البرنامج المتعلق براتب الزوجة والإقرار بأنه جزء من الدخل أولا لم تصدر

"الشريان" يرفع عقاله تقديراً للسعوديات: 28 % من البيوت السعودية تنفق عليها المرأة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
https://sabq.org

بعد أن كشف برنامج حساب المواطن عن أن ثلثَ مَن ينفقون على البيوت في المملكة هو من النساء، رفع الإعلامي "داود الشريان" عقاله تقديرًا للسعوديات؛ وقال: "قبل أن ينتهي البرنامج سأرفع عقالي للسعوديات 28 %من البيوت السعودية تنفق عليها المرأة."

ويعني هذا -بحسب "الشريان"- أن المجتمع السعودي يتطور بتلاشي النظرة التقليدية تجاه المرأة التي يحاول البعض تكريسها في المجتمع.

جاء ذلك خلال الحلقة من برنامجه "الثامنة" التي عرضت الليلة وتناول فيها برنامج حساب المواطن مع المشرف العام على البرنامج "المهندس ماجد العصيمي"، الذي قال: إن 28 % من المسجلين مع البرنامج عبر النظام رب الأسرة امرأة.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن راتب الزوجة، أوضح "العصيمي" أن سياسة البرنامج المتعلق براتب الزوجة والإقرار بأنه جزء من الدخل أولا لم تصدر، وإنما المطلوب من الجميع الإفصاح عن كامل الدخل، مشيرًا إلى أن المبتعثين والمقيمين خارج المملكة لن يستفيدوا من البرنامج لكونهم لن يتأثروا بأي رفع لأسعار البنزين أو الكهرباء والمياه وغيرها.

واستدرك: لكن إذا كان المبتعث له أسرة مقيمة داخل السعودية؛ فالمفترض تسجيلهم وسيتم صرف البدل لهم داخل المملكة. وفيما وصل عدد إجمالي السعوديين وأسرهم المسجلين بالبرنامج إلى الرابعة عصر اليوم 7 ملايين و466 ألفًا و828 شخصًا.

ودعا المشرف على البرنامج جميع المواطنين والمواطنات، سواء أكانوا أسرًا سعودية أم أفرادًا مستقلين وجميع حاملي بطاقات التنقل وجميع الأمهات السعوديات المتزوجات من غير سعودي أيًّا كانت حالتهم الاقتصادية والاجتماعية، إلى التسجيل في البرنامج.

البطالة القنبلة الموقوتة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507526

سعيد محمد بن زقر

خلال العام 2016 وحتى بداية العام الحالي 2017 ، يواجه القطاع الخاص مجموعة من التحديات، مما يجعل تصنيف العامين أنهما من السنين العجاف، فقد انخفضت فيهما المبيعات بصورة كبيرة وتراجعت عند محظوظين إلى 30% ولأسماء كبرى كانت خسائر مستمرة وفي المحصلة اندفعت أسواق سعودية في استخدام استراتيجية تكسير الأسعار لإبقاء المحلات سابحة مع التيار كطوق للنجاة من الغرق الكلي. ومع هذه الإشارات الحمراء التي تنذر بالخطر والشرر ، هناك طلبات متزايدة ومستمرة من الخريجين الجامعيين الشباب للتوظيف في القطاع الخاص وبينما المشهد كله ينذر بما يماثل القنبلة الاقتصادية الموقوتة، التي تستلزم توخي الحيطة والحذر ، مع ذلك أصدر معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي الغفيص، قراراً يحظر على المنشآت الخاصة فصل العاملين السعوديين بشكل جماعي لأي سبب كان ، وإلا فإن عقوبة إيقاف خدمات الوزارة عن المنشآت ستطبق، واعتبر القرار الفصل جماعياً في حال تجاوز مجموع العاملين السعوديين المنهاة خدماتهم1% من العاملين لدى المنشأة أو ما مجموعه 10عاملين، أيهما أكثر خلال سنة من تاريخ آخر عملية فصل.

ومع تحميل القرار على محمل الخير باستصحاب حسن النية من حيث مقصد حماية الطرف الأضعف في سوق العمل ولكن واقع قطاع الأعمال ليس على ما يرام فهو يئن بالمتاعب مما سيوقف التوظيف وان توقف سيفاقم من معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني ويرفع الطلب على الوظيفة وسيكون القطاع الخاص في حال عجز تام عن تكوين وظائف جديدة بل سيسرّح العمالة الأجنبية والحال كذلك لن يستطيع الاحتفاظ بخدمات المواطن، لأنه في الأصل وظفه في إطار معادلة رفع نسبة التوظيف في المنشأة. ومع كامل الاحترام فإن أي إجراء لا يعالج الأوضاع القائمة وبقدرما يغيب الحقيقة بقدرما تغيب عنه سلبيات أن هناك استثمارات أجنبية ووطنية شرعت بالفعل بنقل أقسام بأكملها لدبي وبدلاً من أن نشجعها بزيادة خطوط إنتاجها لامتصاص الأيدي العاملة الوطنية فإننا ندفعها دفعاً لاستعجال نقل عملياتها للمنطقة الحرة بجبل علي، وما أسهله عليها تنفيذ الكثير من المهام عن بعد باستخدام تقنية السحاب والانترنت ووسائل التكنولوجيا الجديدة ،فالأجور مثلاً والعمليات واستراتيجيات التسويق والإعلان والخدمات ذات الصلة كلها يمكن أن تتم من أي مكان وستؤثر إيجاباً على التكلفة.

وحيث إن كاتب السطور يرى سلبيات قد تضر بالاقتصاد الوطني فإن وزارة العمل حتماً لا ترغب بوسائلها وتطبيقاتها وعقوباتها الإسهام في ذلك مما يستدعي التشاور الفعال مع التجار وأصحاب المصلحة، فالقرارات لا يكفي أن توضع في بوابة معاً ، بافتراض أنها مكان للتفاعل بينما التواصل فيها محدود مقارنة بحجم قطاع الأعمال، ولهذا يُؤمل أن تُراجع هذه القرارات ذات الأثر وتشرك الغرف التجارية حتى تُمحص بدقة وتقلب المخاطر وتوضع خيارات مناسبة فتوسيع الشورى في أي قرار يولد الحكمة وحتماً يوقف الاستنزاف الذي يحدث للاقتصاد الوطني والعكس صحيح ، فأي قرار لا يستصحب الشورى سيسهم في زيادة معدلات خروج الرساميل الأجنبية للأسواق المجاورة فضلاً عن إضعاف سعي الهيئة العامة للاستثمار لاجتذابها لداخل المملكة.. فهل يصح أن تصدر قرارات تعطي إشارات تدفعها للمغادرة؟.

حماية للموظف السعودي أم تعطيل للقطاع الخاص؟

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178443

عصام الزامل

تصنف إسبانيا كدولة متقدمة، ورغم ذلك فإنها تواجه أزمة حادة في سوق العمل، حيث تجاوزت نسبة البطالة فيها 20%. هذا الرقم يعتبر مرتفعًا حتى عند مقارنته بالدول الأوروبية التي تواجه أزمات اقتصادية مثل إيطاليا والبرتغال، حيث تبلغ نسبة البطالة في إيطاليا 11% والبرتغال 12%. ارتفاع البطالة في إسبانيا لا يرتبط فقط بالأزمة الاقتصادية التي تواجهها دول أوروبا بعد 2008، فأزمة البطالة هي سمة قديمة للاقتصاد الإسباني لأكثر من 40سنة. يربط الاقتصاديون هذا الارتفاع في مستويات البطالة في إسبانيا بقوانين العمل غير المرنة التي ترفع كلفة الاستغناء عن الموظفين. فارتفاع كلفة فصل الموظفين جعل الشركات تتردد في التوظيف لتجنب التكاليف المرتفعة في حالة اضطرارهم إلى الاستغناء عن الموظف. وبدل أن تكون هذه القوانين وسيلة لحماية الموظفين تحولت إلى سبب رئيسي في رفع البطالة. فهل نحن نقتفي أثرهم؟

تزايدت مؤخرا أخبار الفصل الجماعي للموظفين السعوديين، مما أثار موجات غضب في وسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب ذلك أصدر وزير العمل قرارًا وزاريًا يحظر على المنشآت فصل السعوديين بشكل جماعي. إلا إذا أشهرت المنشأة إفلاسها أو إغلاقها بشكل نهائي أو إذا أخطرت المنشأة وزارة العمل عن نيتها بالفصل، وتوضيح مبررات الفصل، لتقوم الوزارة بعد ذلك بدراسة الإخطار وإعطاء القرار بالموافقة على الفصل من عدمه. ليس من الواضح حتى الآن كيف سيتم تطبيق القانون. أو أن هناك نية حقيقية لتطبيقه بحذافيره، لأنه عند قراءة التفاصيل، يمكن الاستنتاج أن الاستغناء عن الموظفين السعوديين سيكون أقرب للمستحيل.

يواجه القطاع الخاص اليوم ظروفًا استثنائية، فانخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار الحكومي بأكثر من 300 مليار ريال، والقوة الشرائية للمواطنين انخفضت بشكل حاد، وانخفضت معها مبيعات قطاعات كثيرة بأكثر من 30%، كما أن القرارات المتعلقة ببرنامج التوازن المالي سترفع التكاليف على القطاع الخاص كما سترفع الأعباء على السكان، مما يعني انخفاضًا أكبر في الاستهلاك وبالتالي انخفاضا في مبيعات القطاع الخاص. هذه الظروف ستؤدي حتما إلى خروج كثير من منشآت القطاع الخاص غير القادرة على إصلاح هيكل تكاليفها وبالتالي إغلاق أبوابها، ومن يستطيع الاستمرار فبقاؤه مرهون بتغيير هيكل تكاليفه من خلال تقليص الموظفين ورفع الكفاءة. بالتالي فمن الطبيعي أن تكون هناك موجة استثنائية من الاستغناء عن الموظفين سواء السعوديين أو غير السعوديين. لذلك فإن منع المنشآت من فصل السعوديين، لن يؤدي إلى حماية وظائف السعوديين، ولكنه سيؤدي إلى إفلاس منشآت كانت قادرة على الاستمرار وربما خلق وظائف للسعوديين في المستقبل، ولكنها ستفلس بسبب عدم قدرتها على تقليل تكاليفها. كما أن هذا القرار سيدفع القطاع الخاص القادر على توظيف السعوديين إلى إيقاف التوظيف بشكل كلّي.

في خضم هذه الظروف، لا يمكن تحميل القطاع الخاص مسؤولية الرعاية الاجتماعية للمتضررين من الوضع الاقتصادي، فهذه مسؤولية الدولة. فهي المسؤولة عن توفير شبكة أمان للمواطنين تقلل الألم عن المتضررين .ومسؤوليتها أن تهيئ الأرضية الاقتصادية المناسبة للقطاع الخاص لينمو، فنموه هو الذي سيخلق وظائف السعوديين في المستقبل.

المنشآت الوحيدة التي يمكن استثناؤها، والتي يجب أن تستمر الوزارة في منعها عن فصل السعوديين، هي التي كانت تتمتع بوضع احتكاري رفع أرباحها إلى مستويات فلكية، مثل قطاع البنوك والاسمنت والبتروكيماويات. فمثلما سمحت الدولة لهم باحتكار السوق ومراكمة عشرات المليارات من الأرباح، فإن من حق الدولة اليوم أن تطالبهم بتحمل مسؤوليتهم، ومنعهم من فصل السعوديين، أو إجبارهم على دفع تعويضات مرتفعة لكل موظف يتم فصله.

ما يجب على الحكومة فعله للتعامل مع الأزمة هو تطوير نظام ساند لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم وذلك بتمديد مدة الدعم من سنة واحدة إلى سنتين أو أكثر. كما يجب رفع نسب التوطين في المنشآت حتى تضطر المنشآت إلى الاستغناء

عن العمالة الوافدة أولا، بالإضافة إلى إيقاف أي استقدام جديد، فعدد العمالة الوافدة أكبر بكثير مما نحتاجه، ومن غير المنطقي أن تستمر أعدادهم في التزايد رغم تقلص الاقتصاد وانخفاض عدد وظائف السعوديين.
أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه اليوم هو أن تدفعنا الظروف الحالية إلى اتخاذ قرارات تكرّس التشوهات الاقتصادية وتقلل من فرص نجاحنا في مرحلة التحول الاقتصادي التي نمر بها.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.. د. أمجد شموط:

قطر تعزز حقوق الإنسان على صعيد التشريعات والممارسات

المصدر: جريدة الراية الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.raya.com/news/pages/86a3ba85-a53c-4ed9-beff-a5a0b4594474

اللجنة القطرية لحقوق الإنسان من أنشط المؤسسات الوطنية بالمنطقة
قطر لديها إرادة سياسية حقيقية لاحترام المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان
بحث العقوبات المفروضة على السودان والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية
قرار ترامب بمنع دخول مواطني 7 دول يمثل عنصرية تجاه العرب والمسلمين
سياسات ترامب تؤجج بذور الفتنة بين المسلمين والعرب والعالم الغربي
نتمنى آليات عربية تسمح بالوصول إلى الجاليات العربية في الخارج

القاهرة - قنا: أشاد الدكتور أمجد شموط رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بأوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، مؤكداً أن دولة قطر خطت خطوات جادة وإيجابية تجاه تعزيز وترقية حقوق الإنسان الوطنية سواء على صعيد التشريعات أو الممارسات أو السياسات.

وقال شموط في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية "قنا" إن اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان تعتبر من أنشط المؤسسات الوطنية على صعيد المنطقة العربية ومن أبرزها سواء بالحضور والمشاركة بالاجتماعات أو عقد المؤتمرات الدولية المعنية بملف حقوق الإنسان، مؤكداً على أهمية التواصل بين اللجنة العربية لحقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية المعنية ومنها اللجنة القطرية التي لها مساهمات كبيرة.

وأضاف "لقد شاركت في العديد من المؤتمرات التي عقدتها اللجنة الوطنية القطرية منها ما يتعلق بحقوق الإنسان والأمن، وكذلك ما يتعلق بموضوع المحكمة العربية لحقوق الإنسان وطرحت العديد من الموضوعات وهي من المؤسسات التي تقوم بطرح قضايا جريئة على صعيد المنظومة العربية لحقوق الإنسان بهدف تطويرها والارتقاء بها والنهوض فيها، ونأمل في المزيد من التواصل بين اللجنة القطرية لحقوق الإنسان واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان باعتبارها تمثل المظلة العربية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف الدعم المتبادل."

وأوضح أن قطر خطت خطوات جادة وإيجابية تجاه تعزيز وترقية حقوق الإنسان سواء كان ذلك على صعيد التشريعات أو الممارسات أو على صعيد السياسات، وأعتقد أن المبادرات المستمرة والمتواصلة من دولة قطر ومن خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على صعيد عقد المؤتمرات وتنظيم ورش العمل والندوات الدولية في قطر ومساهماتها بشكل إيجابي وحضور لافت وكبير باستمرار، يعكس إرادة سياسية حقيقية لاحترام المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذا شيء يستحق الاحترام والتقدير ويمكن البناء عليه وتطويره.

وأشار إلى أن "هناك إيجابيات كبيرة وإنجازاً محرزاً واضحاً لدى دولة قطر لتعزيز المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان وهذا يتطلب تضافر الجهود العربية لتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان، ونتطلع من دولة قطر أن يكون لها دور واضح من خلال ممثليها في اللجنة العربية لحقوق الإنسان لتقديم المقترحات والرؤى التي من شأنها تفعيل عمل اللجنة العربية لحقوق الإنسان."

الأنشطة المستقبلية

ورداً على سؤال حول الأنشطة المستقبلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، قال شموط إن اللجنة ستعقد اجتماعاتها في 19 من الشهر الجاري بالجامعة العربية ويتضمن جدول الأعمال كل ما يتعلق بالميثاق العربي لحقوق الإنسان والعقوبات المفروضة على السودان والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة الفلسطينية وكذلك سيناقش الاجتماع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان وملاحظات الدول عليها.

وأوضح أن اللجنة العربية لحقوق الإنسان تضطلع بـ 13 مهمة ولها إسهاماتها وإنجازاتها التاريخية ولكن حتى الآن لا ترتقي إلى مستوى التحديات بالمنطقة في قضايا مثيرة مثل قضية اللاجئين السوريين وتوفير الحماية للمواطنين السوريين والانتهاكات الجسيمة في اليمن التي ترتكبها ميليشيات الحوثي والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وقضية تنظيم "داعش" ومكافحة الإرهاب الذي يضرب المنطقة العربية بلا هوادة ويهدد السلم والأمن الاجتماعي في المنطقة العربية، لذلك لابد من التنسيق والتعاون وتضافر الجهود لمواجهتها.

قرارات ترامب

وحول رؤيته لسياسة الرئيس الأمريكي الجديد واتجاهه لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، قال د. أمجد شموط: إن ترامب بدأ عهده من خلال إصدار قرارات مختلفة وكان آخرها منع دخول مواطني 7 دول منها 6 دول عربية وهذا قرار متعجل وغير إيجابي، ويعزز من مشاعر المسلمين والعرب تجاه الغرب وأمريكا بشكل خاص، وفيه رسالة تدل على العنصرية والتمييز تجاه العرب والمسلمين تحديداً، مضيفاً "هذه القرارات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تتعارض مع القانون الدولي العام والمبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان باعتبار أن أمريكا دولة قائمة على الهجرة والمهاجرين"، واصفاً هذا قرار بالمتسرع وغير الحكيم وبحاجة إلى إعادة الدراسة.

وأضاف "مثل هذه القرارات تؤجج من بذور الفتنة بين المسلمين والعرب والعالم الغربي وتعزز من التيار المتشدد سواء على صعيد الغرب أو المنطقة العربية وتزيد من دوامة العنف والكراهية والإرهاب الذي نحاول محاربته بكافة السبل سواء عسكرياً أو فكرياً أو أمنياً."

وأوضح أن التفكير في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، موضوع استفزازي لمشاعر الملايين من العرب والمسلمين ولابد من العدول عنه، داعياً إلى تعزيز الروابط العربية والدولية ولم الشمل والسعي نحو تعزيز معسكر السلام على عكس حالة الحرب الباردة التي تسود المنطقة الآن.

الجاليات العربية

وحول ما إذا كان للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وصاية أو صلة بالجاليات العربية بالخارج، قال شموط "لا توجد وصاية ونتمنى أن تكون في المستقبل القريب آليات عربية تسمح على صعيد الجامعة العربية بالوصول إلى الجاليات العربية في الخارج لأنهم بحاجة إلى دعم وتوعية وتواصل وتنسيق وحمايتهم في البلدان المتواجدين فيها لأنهم يتعرضون أحيانا لانتهاكات خاصة على خلفية الفوبيا ضد الإسلام، والإرهاب التي ظهرت مؤخراً وتعززت بشكل كبير في العالم الغربي ونتمنى وجود آلية لدعم الجاليات العربية بالخارج.

العالم العربي

وحول أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي وجهود اللجنة لتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة، قال شموط إن اللجنة تأسست في عام 1968 ولها إنجازات كثيرة سواء على مستوى خطط عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والأدلة الاسترشادية في هذا المجال والاتفاقيات البينية العربية وأنجزت الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان والمحكمة العربية لحقوق الإنسان ونأمل أن يكون لدينا في المستقبل القريب مجلس لحقوق الإنسان على صعيد جامعة الدول العربية وأن يكون هناك مفاوض خاص لحقوق الإنسان ونأمل الإسراع في التصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان من أجل الاستفادة من المحكمة العربية في النظر في النزاعات حول انتهاكات حقوق الإنسان العربية ونتمنى إصدار تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية، واعتقد أن هناك إنجازاً ولكن أمامنا الكثير وهذا مرتبط بإرادة الدول والحكومات لترقية منظومة حقوق الإنسان وتحسينها على الصعيد العربي.

الأوضاع السورية

وبشأن تطورات الوضع في سوريا ونتائج اجتماع الأستانا، قال شموط إن أزمة سوريا دخلت العام السادس وما زالت مستمرة، مضيفا أنه ما زال الأمل معقوداً ولابد من إيجاد تسوية سياسية للأزمة هناك سواء عبر جنيف أو الأستانا.

وأضاف أن المجتمع الدولي غير جاد سواء كانت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وأجهزتها المختلفة في التعامل مع الأزمة السورية بشكل حازم وحاسم، موضحاً أن الملف السوري مرهون بالتجاذبات والمصالح السياسية للدول خاصة في مجلس الأمن، أكثر من أنه أمر إنساني أو أن هناك معاناة كبيرة يعاني منها المدنيون والعزل في سوريا.

وحذر من عدم توافر المواد الإغاثية من طعام ومسكن وعلاج وخاصة في "حلب" للسوريين الذين يسكنون في العراء ولا يتوفر لهم الاحتياجات الإنسانية.

جرائم حرب

وأضاف أن "هناك جرائم ترتكب وتتعارض مع القانون الدولي والإنساني وترقى إلى جرائم حرب وضد الإنسانية وهناك نهج منظم من قبل النظام السوري والتنظيمات الإرهابية الموجودة على الساحة السورية، لذلك هناك جريمة إنسانية واضحة في سوريا ترتكب يومياً وآن الأوان أن يقف المجتمع الدولي ويضطلع بمسؤولياته تجاه الشعب السوري.

وقال الشموط "يجب أن يكون هناك دور حقيقي وآليات لتوفير الحماية الدولية والإقليمية سواء مجلس حقوق الإنسان أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان أو مجلس الأمن والجامعة العربية."

القمة العربية

وحول القمة العربية المقبلة، قال إنها قمة ستكون على المحك، مشيراً إلى أن المنطقة العربية تواجه الكثير من التحديات سواء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومحاصرته أمنياً وعسكرياً وفكرياً وكذلك الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية بالإضافة إلى أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة والتحديات الأمنية والعسكرية التي تعيشها المنطقة والبؤر الساخنة والنزاعات وحماية المدنيين والأزمة السورية والأزمة اليمنية، وفكرة التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، آن الأوان أن تتوحد الأمة العربية وأن يكون هناك تنسيق للمواقف والجهود، لابد من لم الشمل العربي وأن تكون هذه القمة هي قمة لم شمل العرب، وأتمنى أن تحمل هذا الشعار وهذا العنوان وأن تلبي ما تطمح له الشعوب العربية في كل المناطق، داعياً إلى تجاوز أي خلافات من أجل المصلحة العربية الواحدة..

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1525686

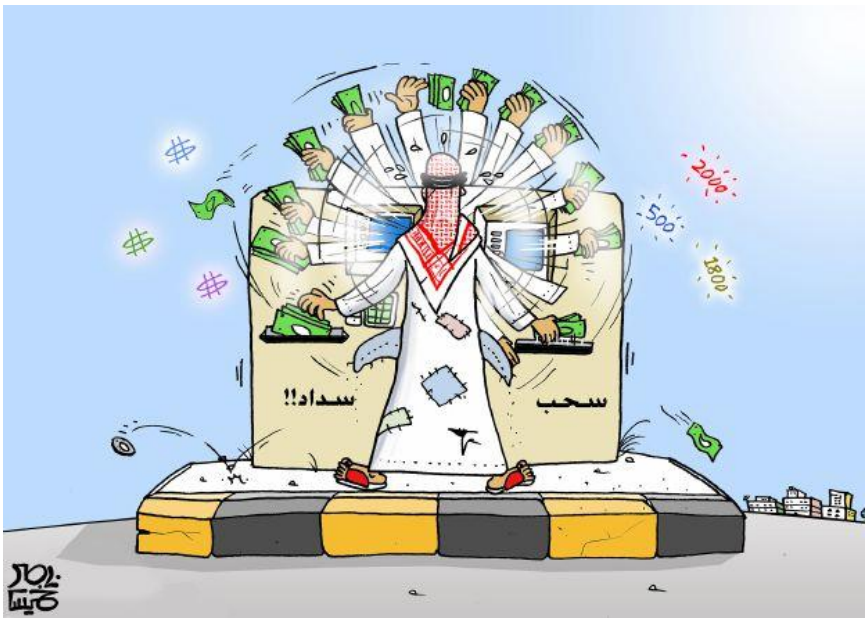

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/20003083